ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Combination of the Substitute and the Substituted in Arabic Grammar

Fahad Khalaf Ali Hamoud Al-Jumaili

Ministry of Education – General Directorate of Education in Salah al-Din

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث
Fahad.k.com@gmail.com
0770304441

***Keywords*:**
Combination,
Ruling, Meaning,
Grammar,
Substitute

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	7 Jan 2026
Received in revised form	23 Jan 2026
Accepted	25 Jan 2026
Final Proofreading	30 Mar 2026
Available online	31 Mar 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Compensation is one of the prominent phenomena in Arabic. In Arabic speech, it is common for one letter to be replaced with another, or one particle with another, or one noun with another. It is not required that the substitute be identical to the original, nor occupy its same position. In Arabic, there are instances where both the substitute and the substituted coexist, but grammarians reject this, considering it a redundancy and an unnecessary addition. Thus, they describe it as a necessity, an irregularity, and even a flaw, as it contradicts the general rule and occurs contrary to what is common and widespread. However, some grammarians discuss these judgments and regard them as permissible, citing poetic and prose examples, as well as references from the Holy Qur'an and the purified Sunnah. These examples often carry meanings that could not be ignored, such as emphasizing or adding nuance. From this perspective, the idea of this study emerged: to collect the cases in which both the substitute and the substituted appear together in grammatical works. I find them worthy of examination and deal with them using the descriptive method. I begin each case with a brief summary clarifying the general ruling, followed by the grammarians' judgments, presenting the opinions of both the opponents and the proponents, and finally attempting to arrive at a conclusion—whether aligning with a particular grammarian's view or not.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.3.2.2026.5

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

اجتماع العوض والمعوض في النحو العربي

فهد خلف علي حمود الجميلي/ وزارة التربية– المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الخلاصة:

التعويض من ظواهر العربية البارزة, ففي كلام العرب كثيرا ما يعوض عن الحرف بآخر, أو أداة بأخرى, أو اسم بآخر, ولا يشترط فيه أن يكون مطابق للمعوض ولا في مكانه, وورد في العربية اجتماع العوض والمعوض, لكنَّ النحاة منعوا ذلك, ورأوا أنَّ فيه إعادة للكلام, وزيادة لا فائدة منها, ولذلك وصفوه بالضرورة, والشذوذ, والقبح؛ لأنه خالف القاعدة العامة, فجاء على غير الغالب أو الشائع الأعم, إلا إنَّ

أفرادا منهم ناقشوا هذه الاحكام, وحملوها على الجواز, لورود شواهد شعرية ونثرية, ونصوص من الكتاب الكريم ومن السنة النبوية المطهرة, وكانت هذه الشواهد تحمل في طياتها معنى لا يمكن تجاهله, فقد يفيد التوكيد, أو يدل على زيادة معنى, ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث فجمع المسائل التي اجتمع فيها العوض والمعوض في كتب النحو, فوجدتها تستحق الدراسة, وتمت دراستها على المنهج الوصفي, فقدمت للمسألة بموجز بينت فيه الحكم العام, وأوردت الحكم عليها من قبل النحاة, وذكرت الآراء للمانعين, والمجيزين, وحاولت الخروج برأي, قد يكون موافق لأحد النحاة أو لا.

الكلمات المفتاحية: اجتماع، حكم، معنى، نحو، عوض.

المقدمة

أ- نظرة عامة عن موضوع البحث:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا, وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم. أمَّا بعد.

فمعين العربية لا ينضب, وبحرها لا ساحل له, تكمن فيه الدرر واللآلئ والمرجان, احتارت العقول في كشف أسرارها, ومعرفة كنهها, فتعددت ظواهرها, وأساليبها, ومن هذه الظواهر: ظاهرة التعويض, إذْ فطن لها المتقدمون, فتناولوها في مصنفاتهم, وأولوها عناية فائقة, كونها ظاهرة بارزة, فوجدوا في كلام العرب كثيرا ما يعوض عن الحرف بآخر, أو أداة بأخرى, أو اسم بآخر, وفي الوقت ذاته تنبهوا إلى اجتماع العوض والمعوض, لكنهم منعوا ذلك أو وصفوه بالضرورة, والشذوذ, والقبح؛ لأنه خالف القاعدة العامة, فجاء على غير الغالب أو الشائع الأعم, إلا إنَّ أفرادا منهم ناقشوا هذه الاحكام, وحملوها على الجواز, لورود شواهد شعرية ونثرية, ونصوص من الكتاب الكريم ومن السنة النبوية المطهرة.

ب-**فرضية الدراسة:** بعد تتبع المسائل التي اجتمع فيها العوض والمعوض, وضحت فكرة البحث, فكان ثمت توطئة للمسألة, ومن ثم عرض الفكرة, وعرض آراء النحاة عليها, ومن ثم الخروج بنتيجة.

ت-أسئلة الدراسة:

-هل يعد اجتماع العوض والمعوض مخالف للقياس.

- هل يعد ما خرج عن الغالب ليس فصيحا.

ث- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة اجتماع العوض والمعوض في الكشف عن أساليب العرب في الخطاب, وأنه ليس منحصرا فالعربي لديه سعة في التعبير, وأهم ما كشفته الدراسة أنّ المعنى هو الحكم عل التركيب.

ج- الدراسات السابقة:

١- ظاهرة التعويض في العربية , عبد الفتاح أحمد الحموز.

٢- ظاهرة التعويض دراسة وصفية نحوية(رسالة ماجستير), ندى بنت ظاهر العمراني.

العوض في اللغة والاصطلاح:

العِوَضُ لغة: قال الخليل – رحمه الله – يقال: ((عِضْتُه عِياضاً وعَوْضاً، والاسم: العِوَضُ، والمستعملُ التَّعويضُ عوّضتُه من هِبَته خيراً. واستعاضني: سألني العِوَضَ عاوَضْتُ فلاناً بعَوَضٍ في البيع والأخذ فاعتَضْته مما أعطيته)) (الخليل, د.ت, ٢/ ١٩٣). وفي مقاييس اللغة ((الْعَيْنُ وَالْوَاوُ وَالضَّادُ كَلِمَتَانِ صَحِيحَتَانِ، إِحْدَاهُمَا تَدُلُّ عَلَى بَدَلٍ لِلشَّيْءِ، وَالْأُخْرَى عَلَى زَمَانٍ. فَالْأُولَى: الْعِوَضُ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ الْعَوْضُ)) (ابن فارس, ١٩٧٩, ٤/ ١٨٨), فالتعويض يكون بالمقابل, بوضع شيء مقابل آخر, وقد تنبه المتقدمون من النحاة واللغويين لهذه الظاهرة, فذكرها سيبويه في كتابه, وذلك قوله: ((اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، الكتاب ويحذفون ويعوِّضون،... والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوّضوها الهاءَ... وقولهم اللّهُم، حذفوا (يا) وألحقوا الميمَ عوضاً)) (سيبويه, ١٩٨٨, ١/ ٢٤-٢٥), ورصد ابن جني هذه الظاهرة ونبه عليها, وفرق بينها وبين البدل, فذكر أنّ العوض لا يشترط فيه مشابهة المعوض منه, وكذلك لايلزم أنْ يقع في موضعه(ابن جني, د.ت, ١/ ٢٦٦), وعلى هذا يكون العوض ((هو وضع حرف في غير مكان الحرف المعوض منه))(الحموز, ١٩٨٧, ٦), وليس التعويض خاص بالحروف فقد يكون بالأفعال والاسماء(العمراني, ٢٠٢١, ٢٣٣), وقد أشبع الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز المسألة بحثا, فأورد أقوال المتقدمين بتسلسل منطقي, فمن أراد الاستزادة فليراجع الكتاب (الحموز, ١٩٨٧, ٥ -١٥).

الفرق بين العوض والبدل

ولمعرفة ظاهرة التعويض جيدا فلابد من الوقوف على الفرق بينها وبين البدل, وقد كفانا ذلك مؤونة ابن جني إذ وضح الفرق بينهما فقال: ((جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه, وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الألف من قام: إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها: إنها عوض منها ... وتقول في العوض: إنَّ التاء في عدة, وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول: إنها بدل من منها ... وتقول في ميم اللهم: إنَّها عوض من (يا) في أوله ولا تقول: بدل... فالبدل أعم تصرفًا من العوض. فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضًا)) (ابن جني, د.ت, ١/ ٢٦٦), وبهذا يحصل التفريق بين البدل والعوض, وأظف إلى ذلك أنّ الغرض من العوض العدول إلى ما هو أخف منه, أو لأجل الاختصار, لكن ليس في الموضع ذاته فقد يحذف من أول الكلمة, ويعوض في آخرها, والأمثلة كثيرة.

اجتماع العوض والمعوض:

تحدثت المصادر العربية كثيرا على ظاهرة العوض, فتجد من العلماء من بوب لهذه الظاهرة بابا مستقلاً كما عند ابن جني في الخصائص والسيوطي في الاشباه والنظائر, وحق لهم ذلك؛ لأنَّ العوض ظاهرة طاغية على اللغة على مستوياتها كافة. وأما عن اجتماع العوض والمعوض فالكلام على العكس تماما, كونه مخالف للأقيسة التي وضعها النحاة, فتجد أحكامهم فيه متباينة, وهي كالآتي:

١- عدم الجواز, وذلك في اظهار الفعل بعد (أمَّا) في قولهم: أمَّا أنت منطلقًا انطلقْتُ معك, فلا تقول: أمَّا كنت منطلقاً انطلقت معك((لأنَّ أمّا كثرتْ في كلامهم واستعملت حتَّى صارت كالمثل المستعمَل)) (سيبويه, ١٩٨٨, ١/ ٢٩٤).

٢- وصف بالرداءة كقول الرماني: ((إلا أن تكون جمعتَ بين العِوض والمُعوض منه، وهو رَديءٌ كقوله: يا اللَّهُمَّ)) (الفارسي, ١٩٩٠, ١/ ١٨٩).

٣- يعد من ضرورات الشعر, فلم يستعملوه في سعة الكلام, ذكر هذا المبرد بقوله: ((كَمَا اضْطر فَأَدْخل يَا فِي اللَّهُمَّ لما كَانَ الْعِوَض فِي آخر الِاسْم)) (المبرد, د.ت, ٤/ ٢٤٢) وكذلك السيرافي لما وقف على قولهم: يا اللهم: ((هذا عند البصريين في ضرورة الشعر جائز أن يعوّضوا من حروف، ثم يردونه مع بقاء العوض، فمن ذلك قولهم: يا رجل، ويا غلامان، فتكون (يا) عوضا من الألف واللام، ويتعرّف المنادى بـ(يا)، كما يتعرف بالألف واللام، ثم يضطر الشاعر فيجمع بينهما)) (السيرافي , ٢٠٠٨, ١/ ١٨٥), ومما عدوه ضرورة الجمع بين التاء والياء في قولهم: يا أبتي (الأزهري خالد, ٢٠٠٠, ٢/ ٢٣٦) .

٤- نقل الزجاجي عن سيبويه عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض, فـ((لا تقول يا اللهم فتجمع بين الميم المثقلة في آخره وحرف النداء في أوله قال سيبويه زيدت الميم في آخره مثقلة عوضا من حرف النداء في أوله فلا يجوز الجمع بينهما ولا وصفه لأنه جرى مجرى الأصوات)) (الزجاجي, ١٩٨٥, ٩٠).

٥- عُبِر عنه بألفاظ القلة كما ذكر ذلك ابن مالك في حكم اجتماع النفيين إذ قال: ((وقد يجتمعان توكيدا كقول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ... ٦٥﴾ [النِّسَاء : ٦٥], وكقول أبي ذر "فلا والله لا أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين)) (ابن مالك, شرح التسهيل, ١٩٩٠, ٣/ ٢١٢), ومثله قول الزمخشري ((وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً فيقال نعم الرجل رجلاً زيد)) (الزمخشري, المفصل, ١٩٩٣, ٣٦٢).

٦- ما ذكره ابن مالك عن سيبويه بأنه منع الجمع بين الفاعل الظاهر, والتمييز(ابن مالك, شرح الكافية, د.ت, ٢/ ١١٠٦).

وهذه الاحكام التي صدرت من النحاة على المسائل التي يجتمع فيها العوض والمعوض, إنما هي احكام أغلبية, يعني غير ممنوعة بتاتا, فقد يجتمعان لغرض ما, كالتوكيد, والأهمية, أو لزيادة معنى, ويؤيد هذا

أننا وجدنا لكل مسألة من يؤيدها من النحاة, ومن هذا الباب كان دخولنا, ومسوغ لنا للنظر في هذه المسأل, لعلنا نجد لها توجيهات علمية.

الخبر والجزاء:

حدد النحاة المواضع التي يحذف فيها الخبر, ومنها إذا وقع المبتدأ بعد لولا الشرطية, فإنه يحذف الخبر, نحو: لولا زيد لأتيتك, التقدير: لولا زيد موجود لأتيتك, وهذا في الغالب, وقد اشار إليه ابن مالك في ألفيته بقوله (العقيلي, ١٩٨٠, ١/ ٢٤٦):

وبعد لولا غالبا حذف الخبر .....

ومن غير الغالب ما ورد فيه ذكر الخبر بعد لولا, إذ وصفه ابن عقيل بالشذوذ (العقيلي, ١٩٨٠, ١/ ٢٤٨), وذلك قول الشاعر(العيني, ٢٠١٠م, ١/ ٥٣٧):

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت إليك معد بالمقاليد

فقد جمع الشاعر بين الخبر وهو قوله: (قبله), والجزاء وهو قوله: (ألقت) ((والمبتدأ واقعا بعد (لولا) التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنَّه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه)) (العقيلي, ١٩٨٠, ١/ ٢٤٩).

ولمحي الدين عبد الحميد توجيه آخر على البيت الشعري، فـ(قبله) ليست خبر, بل ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وبهذا يكون الكلام لا اجتماع فيه بين العوض والمعوض, فلا شاهد في البيت الشعري, ولا مخالفة للقاعدة (العقيلي, ١٩٨٠, ١/ ٢٤٩).

وإنما حذف الخبر بعد لولا لسد الجواب مسده, وحلوله محله, فهو معلوم بمقتضى لولا الامتناعية, فهي أداة امتناع لوجود, فالموجود المبتدأ, والممتنع الخبر, وهذا المذهب المقرر عند النحاة, إلا إنَّ ابن مالك له تفصيل, إذْ ذهب إلى أنَّ ((المراد هنا بالثبوت الكون المطلق، ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف نحو: لولا زيد سالَمَنا ما سلم، ولولا عمرٌو عندنا لهلك. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم) (البخاري, ٢٠٠١, حديث رقم: ١٢٦, ١/ ٣٧), فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زَيد حموه لمْ ينج, فـ(حموه) خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه)) (ابن مالك,محمد, شرح التسهيل, ١٩٩٠, ١/ ٢٧٦) , وذكر عليه قول المعري (العيني, ٢٠١٠م, ١/ ٥١٣):

..... فلولا الغِمْدُ يُمْسِكه لسالا

فمعنى كون مقيد غير مدلول عليه: يريد شيئا محددا, ولا يعني غيره, فإذا لا يوجد في الكلام ما يدل عليه فلابد من ذكره, والكون المقيد المدلول عليه يعني به المراد منه مفهوم واضح في الكلام, ففيه جواز

الحذف والاثبات, ونسب ابن مالك هذا المذهب الى الرماني والشجري والشلوبين)) (ابن مالك, محمد, شرح التسهيل, ١٩٩٠, ١/ ٢٧٦), وجعل منه قول أبي العطاء السندي السابق.

وذهب أبو حيان إلى وجوب حذف خبر المبتدأ بعد لولا الشرطية, وإنَّهُ لا يكون إلا كونا مطلقا, ولا يكون كونا مقيدا, وأورد رأيا للأخفش يزعم أنَّ حذف الخبر بعد لولا يكون شذوذا أو ضرورة, ونقل عن شيخه أبي الحسن بن أبي الربيع أنّ قوما أجازوا: لولا زيد قائم لأكرمتك, وقال هذا لا يثبت بالسماع والمنقول: لولا قيام زيد (الأندلسي, التذييل, د.ت, ٣ / ٢٨١).

وخلاصة القول كما هو الشأن في المسائل الأخرى أن أحكام النحاة على الغالب, وما ورد من شواهد لا يمكن رده, إذ اجتماع الخبر والجزاء لبيان معنى, وإظهار فائدة, فعلى هذا يكون كلام ابن مالك أدق وأرجح والله تعالى أعلم.

(ما) و (كان) :

تحذف (كان) بعد (أنْ) المصدرية الناصبة, ويعوض عنها ب(ما), وذلك في قولهم: أمَّا أنت منطلقًا انطلقْتُ معك, فأصل الكلام: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك (سيبويه, ١٩٨٨, ١/ ٢٩٤), ((فَحذف اللَّام اختصارا ثمَّ (كَانَ) كَذَلِك فانفصل الضَّمِير وَجِيء بـ(مَا) عوضا عَنْهَا وَالْتزم حذف (كَانَ) لِئَلَّا يجمع بَين الْعِوَض والمعوض مِنْهُ)) (السيوطي، همع, د.ت, ١/ ٤٤٤).

فعلة الحذف عند النحاة ألَّا يجتمع الحرف (ما) مع الفعل (كان)؛ لأنّ فيه اجتماع العوض والمعوض, وهذا الرأي أنكره المبرد, إذ ذهب إلى زيادة (ما), فهي ليست عوض عن (كان) فيجوز اظهارها معها, نقل ذلك عنه أبو علي الفارسي, فقال: ((وقال أبو العباس: لا أرى وقوع الفعل بعد (أمّا) إذا كانت مفتوحة ممتنعًا, قال: والقياس لا يمنعُ (أمّا كنتَ منطلقًا) إلا أنه إذا لم يُسمع لم يجز أن يقال)) (الفارسي, ١٩٩٠, ١/ ١٨٧-١٨٨), و مال إلى رأي المبرد محي الدين عبد الحميد في كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل, وذلك قوله: ((ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الاطلاق، بل قد جمعوا بينهما في بعض الاحايين، فهذا الحكم أغلبي، ولهذا أجاز المبرد أن يقال: أمَّا كنت منطلقا انطلقت)) (العقيلي, ١٩٨٠, ١/ ٢٩٨).

وقد تناول هذه المسألة النحاة في مصنفاتهم فقل أنْ نجد من تجاوزها وأغلب آراءهم عدم الجمع بين (ما), و(كان) ولهم تعليلات, فسيبويه يرى الحذف؛ ((لأنَّ (أمّا) كثرتْ في كلامهم واستعملت حتَّى صارت كالمثل المستعمَل)) (سيبويه, ١٩٨٨, ١/ ٢٩٤), فعلة حذف (كان) عند سيبويه اطراد (أمَّا) في كلام العرب, فللاختصار والخفة حُذف الفعل, وجرى ذلك على لسانهم حتى صار كالمثل, وفرق بين المفتوحة المصدرية, والمكسورة الشرطية التي لا يجوز حذف الفعل معها, كما في قولهم: إمَّا كنت منطلقا

انطلق معك (ابن يعيش, ٢٠٠١, ٢/ ٩٠), واعراب الاسم المرفوع بعد (أمَّا) المفتوحة: اسم (كان) والمنصوب خبرها, ومنه قول الشاعر (السلمي، ١٩٦٨, ١٢٨):

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فـ(أنْ) مصدرية ناصبة, و (ما) زائدة, و(أنت) اسم كان, و (ذا) خبرها (الأندلسي, ارتشاف, ١٩٩٨, ٣/ ١١٩٣),

((وزعم بعض النحويين أن (كان) في هذا التركيب تامة، ومنطلقًا وما أشبهه حال. واستدل بلزوم التنكير فيه، وصحح ذلك بعض معاصرينا، وزعم أبو علي، وابن جني أن (ما) لما كانت عوضًا نابت مناب (كان) في العمل، وزعمًا أنه مذهب سيبويه)) (الأندلسي, ارتشاف, ١٩٩٨, ٣/ ١١٩٣), ومذهب الكوفيين جواز حذف الفعل بعد المفتوحة, والمكسورة؛ كون المفتوحة الهمزة أداة شرط, كـ(إنْ) المكسورة, وللعلم بأنَّ (أن) لا يقع بعدها إلا الأفعال (الأندلسي, ارتشاف, ١٩٩٨, ٣/ ١١٩٣), وهذا الراي يقوي ما ذهب إليه المبرد, فهو قد حمل (أمَّا) المفتوحة على (إمَّا) المكسورة, في جواز ظهار الفعل بعدها, ورده النحاة بأن (ما) مع (إن) المكسورة الهمزة زائدة لا عوضا ولا يجوز: إِمَّا أَنْت مُنْطَلقًا انْطَلَقت بِحَذْف كَانَ (السيوطي، همع, د.ت, ١/ ٤٤٤).

وقد رجح الدكتور فاضل السامرائي إفادة التعليل من (أما) المفتوحة, والشرط من المكسورة الهمزة, فهما تعبيران يؤديان معنيين مختلفين, فتقول: أحبه إن عدل, أي أحبه إن فعل ذلك في المستقبل, وتقول: أحبه أن عدل, أي لكونه عدل في الماضي, فالعبارة بحذف الفعل وفتح همزة (أن) تفيد التعليل, وبكسر الهمزة وابقاء الفعل يفيد الشرط (السامرائي, ٢٠٠٠م , ١/ ٢٢٩) .

والمسألة على قول المبرد إذا لم يحذف الفعل لم تكن مخالفة للقياس, لكنها لم تسمع من كلام العرب, وكأنهم فرقوا بين التعبيرين فجعلوا المفتوحة مع حذف الفعل للتعليل, وأجروه مجرى المثل, ومع المكسورة وابقاء الفعل للشرط, والذي حمل المبرد على اظهار الفعل مع أمَّا المفتوحة, هو ظهوره مع الشرطية, ولا ضير في ذلك لأنه لا التباس بينهما فالمعنى واضح, إذ لم يلتبس التعليل بالشرط, والحذف للخفة لا أكثر, والله تعالى أعلم.

فاعل (نعم) الظاهر والتمييز:

يكون فاعل (نعم) و(بئس) ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز يرفع ابهام هذا الضمير, كقولنا: نعم رجلاً زيد, فالفاعل ضمير مستتر تقديره: هو, و(رجلاً) تمييز, وهذا مما لا خلاف فيه عند النحاة, لكنهم اختلفوا في الجمع بين الفاعل الظاهر, والتمييز, كما في قولهم, نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ, إذ تباينت آراء النحاة في هذه الحالة, فنُقل عن سيبويه المنع ((ابن مالك, محمد, شرح الكافية, د.ت, ٢/ ١١٠٦), وأجاز أبو العباس المبرد وذلك قوله: ((وَاعْلَم أَنَّك إِذا قلت نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ فقولك: رجلاً توكيد لِأَنَّهُ مُسْتَغْنى عَنهُ بِذكر الرجل

أَولا وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَة قَوْلك عِنْدِي من الدَّرَاهِم عشرُون درهما إِنَّمَا ذكرت الدِّرْهَم توكيدا وَلَو لم تذكره لم تحتج إِلَيْهِ)) (المبرد, د.ت, ٢/ ١٥٠). فعنده يمكن الاستغناء عن (رجلا) و (درهما) كونهما توكيدا وليس تمييزا, إذْ لم يزيلا ابهاما وغموضا, فالكلام مصرح به والمراد واضح, فلو لم تذكرهما لما احتجت إليهما, وتابع الزمخشري المبردَ على ذلك بقوله: ((وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً فيقال نعم الرجل رجلاً زيد)) (الزمخشري, مفصل, ١٩٩٣, ٣٦٢). ووقف العكبري على حديث النبي صلى الله عليه وسلم(نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَة) (البخاري، ٢٠٠١, حديث رقم: ٢٦٢٩, ٣/ ١٦٥), فعلق على لفظة (منحة) بأنها منصوبة على التمييز توكيداً (العكبري, ١٩٩٩, ص١٤١), وأختار ابن مالك راي المبرد الذي يقتضي أنَّ المنصوب لا يرفع ابهاما بل يكون توكيداً, وجعل منه قوله

تعالى (ابن مالك, محمد, شرح الكافية, د.ت, ٢/ ١١٠٧): ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا ... ٣٦﴾ التَّوْبَة : ﴿﴾, فالتميز هنا لم يرفع ابهاما كون المعدود معلوما بما سبق, ولهذا وعلل أبو حيان بقوله بأنَّ ((هذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك :له من الدراهم عشرون درهما، ومثل هذا جائز بلا خلاف)) (الأندلسي, التذييل, د.ت, ٣ / ٢٨١).

واستدل المجيزون بالشواهد من شعر وكلام العرب على اجتماع الفاعل الظاهر لفعل المدح والذم مع التمييز, ومنه قول أبي طالب (البغدادي, ١٩٩٧, ٢/ ٧٦):

ولقد علمتُ بأن دين محمد من خير أديان البريّة دينا

وقول الشاعر (جرير, ١٩٨٦, ١٠٧):

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وقول الشاعر (البغدادي, ١٩٧٩, ٩/ ٣٩٨):

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء

وقول الشاعر(جرير, ١٩٨٦, ٣١٣) :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق

وحكي من كلام الحارث بن عباد: ((نعم القتيلُ قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب)) (الأندلسي, أبو عبيد, ١٩٧١, ٣٠٥).

وجمعا بين آراء العلماء يتضح أنّ اظهار الفاعل مع التميز يفيد التوكيد, ويبدو أن من دونه لا يتم المعنى المراد, ومع ورود الشواهد الشعرية عليه يدل على أنه أسلوب من أساليب العرب التي تنطق بها, ولا عبرة من انكاره والله أعلم.

(يا) النداء والميم المشددة:

ورد في كلام العرب وفي القرآن الكريم تركيب يقصد به النداء, وذلك قولهم: اللهمّ, إذ اختلف النحويون فيه, فعند الكوفيين الميم المشدّدة ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه في النداء, وأصل هذا التركيب

عندهم (يا الله أمَّنا بخير) ولما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حَذَفُوا بعض الكلام طلبًا للخفة، فعلى كلامهم يجوز اجتماع (يا) النداء والميم المشددة؛ لأنَّ الميم المشددة عوض عن جملة وليست عوض عن (يا) النداء, وعند البصريين إنّها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء, والأصل فيها (يا الله) فلما أدخلوا الميم المشددة خذفوا (يا) فالميم المشددة حرفان عوض عن (يا) التي هي حرفان, ويستفاد من قولك: اللهمَّ ما يستفاد من قولك: يا ألله (الأنباري, ٢٠٠٣, ١/ ٢٨١).

وقد اجتمع حرف النداء مع الميم في بعض اشعار العرب, ومنه قول الراجز (العيني, ٢٠١٠, ٤/ ١٦٩٧):

إني إذا ما حدث ألمَّا أقول يا اللهم يا اللهم

ومنه (البغدادي, ١٩٩٧, ٢/ ٢٩٦):

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هللت يا اللهم ما

اردد علينا شيخنا مسلما...

إذ اجتمع العوض والمعوض في الأبيات الشعرية ,مما دعا النحاة لوضع تعليلا مناسبا لهذا الحكم, فسيبويه لم يجز الجمع بين النداء والميم المشددة ولا وَصْفَهُ ((لأنه جرى مجرى الأصوات)), وعند الفراء أنَّ أصل اللهمَّ: يا الله أمنا بخير, كما هو مذهب الكوفيين فجعلت الكلمتين كلمة واحدة اختصارا, وقد يكون شاذا (الزجاجي, ١٩٨٥, ٩٠).

والبصريون يعدونه من ضرورات الشعر, فـ ((في ضرورة الشعر جائز أن يعوّضوا من حروف، ثم يردونه مع بقاء العوض)) (سيبويه, ١٩٨٨, ١/ ١٨٥), وقد جرت سنة العربية على سعة الخطاب وتنوعه, وكذلك التعاور بين الحروف والجمل, والالفاظ, فكثيرا ما يعوض حرف عن حرف, ولفظ عن آخر ,وجملة عن جملة, ومن بينها تعويض الميم المشددة عن حرف النداء (يا) ولا غرابة في ذلك, إذ له من كلام العرب وجه فـ((اختيرت الميم عوضًا عن يا للمناسبة بينهما ,فإن يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله:

يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض)) (الصبان, ١٩٩٧, ٣/ ٢١٦) .

ولدقة العربية فلا بد من فرق بين: يالله, واللهمَّ, وذلك في الشائع الأعم, أنَّه يسوغ استعمال اللهمَّ في موضع لا يكون بعده دعاء (ابن قيم الجوزية, ١٩٩٠, ٢٠٨) و(التونسي, ١٩٨٤, ٣/ ٢١٢), وكذلك يبدأ بها تبركا بالبداة باسم الله تعالى(الصبان, ١٩٩٧, ٣/ ٢١٦), وهو أكثر ما يكون في الأساليب العالية أن يقال :

اللهمَّ (عباس حسن, د.ت, ٣٦/٤), كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ ... ٢٦﴾ [آل عِمۡرَان : ٢٦] و قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ... ٤٦﴾ [الزُّمَر : ٤٦] , وكقول علي– رضي الله عنه –وقد مدحه قوم في وجهه: ((اللهم إنك أعلم بي من نفسي، وأنا أعلم بنفسي منهم, اللهم اجعلني خيرا مما يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون)), و(يا) حرف نداء يستعمل غالبا لنداء البعيد, وقد يستعمل لنداء القريب, ولا تكون إلا في الدعاء مع اسم الله تعالى, ومن خصائصه أنه يحذف (عبدالرحمن, وآخرون,٢٠٢٣, ص٥٥).

فعلى هذا يكون الفرق واضح في الاستعمال فكل تركيب له موضعه الخاص به, الذي لا يمكن لغيره من التراكيب تأدية المعنى المراد منه, فيكون الكلام على ما بينه النحاة من تقرير المسألة, أنّ معنى اللهمَّ: يا الله, فعوضت الميم المشددة عن (يا) النداء, لكن على المعنى الدقيق ثمت فرق بينهما في الاستعمال, ثم إنّ الميم لها غرض آخر غير العوضية, وهي علامة للجمع فتلحق هذا الاسم الذي يسأل العبد به ربه في كل حاجة, وكأنه سال بجميع أسمائه تعالى وصفاته, فكانت الميم إيذانا بالجمع في آخر الاسم المبارك (ابن قيم الجوزية, ١٩٩٠, ٢١٣), ومنهم من عدّ الميم علامة تنوين في أصل اللغة المنقولة عنها (اللهم) من عبرانية أو قحطانية, إذ الأصل فيها: (لاهم) مرادف إله (التونسي, ١٩٨٤, ٣/ ٢١٢).

فالمسألة تدور بين الجواز على ضرورة الشعر(شلاجة, ٢٠٢١,ص ٧٨) كما عند البصريين ,وعلى الجواز مطلقاً عند الكوفيين ,وإذا ما ذهبنا إلى القول بأنَ الميم للجمع فلا يكون جمع بين عوض ومعوض ,فإذا اجتمعا (يا) النداء والميم فلا حرج في ذلك, وإذا أخذنا برأي القائل: إنَّها علامة تنوين, فذلك أيضا لا يمنع من اجتماعهما, وجمعاً بين الآراء إنَّ البصريين يقعدون على الأعم الشائع, والكوفيون يتجوزون ويتساهلون فيأخذون بأقل الأدلة, وعلى القياس بأنَّ الميم علامة, وهو وجه قوي, أو إنَّها علامة تنوين منقولة عن لغة أخرى, فإنه لا ضير من اجتماع (يا) النداء والميم, وأرى في ذلك قوة للمعنى, فاجتماعهما لم يكن في مكان واحد ففرق بين صدر الكلمة وعجزها, والله أعلم.

التاء والياء:

تلحق) أب (و) أم (في النداء) ياءٌ (وتسمى ياء المتكلم نحو :يا أبي, ويا أمي, ويجوز تعويض هذه الياء بتاء فتقول :يا أبت, ويا أمت, ولهاتين اللفظتين في النداء لغات ست, ((وأفصح الست حذف الياء وإبقاء الكسرة نحو: يا أب ويا أم، بكسرهما، ثم إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو، يا أبي ويا أمي، ثم قلبها ألفًا نحو: يا أبا ويا أما, ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو: يا أب ويا أم، بفتحهما، وأقلها الضم نحو، يا أب ويا أم بضمهما)) (الأزهري خالد, ٢٠٠٠، ٢/ ٢٣٤), وتعويض الياء بالتاء, والتاء بالألف خاص بلفظ أب, وأم, ويكون في النداء وهو ليس بلازم, بل هو جائز, وأما غير الجائز عندهم فهو الجمع بين الياء والتاء؛ لأنها عوض عنها, وكذلك لا يجمع بين التاء والألف؛ لأنَّ الألف بدل من الياء, فلا تقول: يا

أبتي, ويا أمتي, ويا أبتا, ويا أمتا؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض, ومما ورد من اجتماعهما قول الشاعر (المرادي، ٢٠٠٨, ٢/ ١٠٩١- ١٠٩٢):

يا أَبَتِي لا زلتَ فينا فإنما لنا أملٌ في العيش ما دُمْتَ عائشا

وقول امرأة تخاطب ابنتها (ابن منظور, ١٩٩٤, ١٤/ ٦١):

يا أمتا أبصرني راكب في بلد مسحنفر لاحب

ومن الرجز (العجاج, ١٩٠٣, ١٨١):

تقول بنتي قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا

فالجمع بين التاء والياء جائز عند الكوفيين, ومنه قراءة حمزة والكسائي: يا حسرتى بالإمالة إلى الياء حجتهما أنَّ أصل الألف ياء كأنه في المعنى: ياحسرتي (ابن زنجلة, د.ت, ٢٢٤).

وعند ابن جني أنَّ الجمع بين التاء والألف جائز؛ لذهاب صورة المعوض عنه (المرادي، ٢٠٠٨, ٢/ ١٠٩١), ومن النحاة من وصف الجمع بين التاء والياء, أو التاء والألف بالقبح, كما نقل ذلك المرادي عن الفاكهي قوله: ((وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر)) (المرادي، ٢٠٠٨, ١/ ١٥٠), ومنهم من حكم عليه بأنه: ((ضرورة خلافًا لكثير من الكوفيين)) (الأزهري, ٢٠٠٠, ٢/ ٢٣٦).

وعند جمهور البصريين أنَّ التاء في أبت للتأنيث وحجتهم جواز إبدالها في الوقف هاء؛ أنها تشبه تاء صياقلة، ومذهب الفراء الوقف على التاء؛ لأنها عوض من حرف لا يتغير وقفًا (الأزهري, خالد, ٢٠٠٠, ٢/ ٢٣٦), ومن ((وقف عليه بالهاء ابن كثير وابن عامر وكذا أبو جعفر ويعقوب لكونها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة, وافقهم ابن محيصن والباقون بالتاء على الرسم)) (البناء، ٢٠٠٦، ١٣٩), وأبو عمرو من البصريين, وقد قرأ بالتاء, فالقراءة بالتاء والهاء واردة عن القراء.

والمقرر في هذه المسألة جواز الجمع بين التاء والألف لذهاب صورة الجمع بين العوض والمعوض كما قرره ابن جني, ولما فيه من الاستطالة في النداء وإظهار التحسر والتوجع والاستغاثة ,وأجاز الفراء في الوصل اثبات الهاء(الفراء, د.ت, ٢/ ٤٢١) و(النحاس, ١٩٨٨, ٤/ ١٧), ومن ذلك قول فاطمة رضي الله عنها وارضاها حين توفي والدها صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: ((يَا أَبَتَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ يَا أَبَتَاهْ مَنْ جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ مَأْوَاهْ يَا أَبَتَاهْ إِلَى جِبْرِيلَ نَنْعَاهْ)) (البخاري, ٢٠٠١, حديث رقم:٤٤٦٢, ٦/ ١٥), والمعنى واضح لما في الكلام من التفجع والتحسر.

وأما عن الجمع بين التاء والياء, فلم يجز أحد ذلك وبقي محمول على الضرورة, وعلتهم في ذلك ((أن كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه)) (الصبان, ١٩٩٧, ٣/ ٢٣٤), وكون التاء للتأنيث فإنها مناسبة لياء الإضافة كونهما يلحقان آخر الاسم, (الزمخشري, كشاف, د.ت, ٢/ ٤١٧), وبهذا تبقى اللغة الأعلى لأب وأم البناء على الكسر ,وتليها إضافة الياء, أو إبدالها تاء, والجمع بينهما من سبيل الشعر, والله أعلم.

اجتماع النفي:

اشتهر في الكلام الفصيح حذف النافي, ومن ذلك حذف ما ينفي المضارع نحو: (والله أقوم), إذ المعنى: والله لا أقوم؛ وذلك أنَّ الإثبات غير مراد, فلو كان مراداً لجئ باللام والنون, فقيل: والله لأقومنَّ(علاوي, ٢٠٢٤, ص ١٥), وإذا كان الاثبات غير مراد فلابد من أن النفي مراد, فلابد للكلام من أحدهما, ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ٨٥﴾ يُوسُف : ﴿ - ﴾, والتقدير: (لا تزال تذكر يوسف) (ابن مالك, شرح الكافية, د.ت, ٢/ ٨٤٥), وكذلك قد يحذف نافي الماضي عند أمن اللبس, ودلت عليه قرينة, كقول أبي عائد الهذلي (البغدادي, ١٩٩٧, ١٠/ ٩٤):

فإن شئت آليت بين المقا م والركن والحجر الأسود

نسيتك ما دام عقلي معي أمد به أمد السرمد

أراد: (لا نسيتك) فحذف النافي؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره؛ ولأنه لو أراد الإثبات لقال: لقد نسيتك أو لنسيتك (ابن مالك, شرح الكافية, د.ت, ٢/ ٨٤٦), و هذا الحكم مع ظهور المعنى دون تقدم نفي على القسم فهو قليل, وهو مع تقدم النفي أحسن, كقول الشاعر(الشنقيطي, ١٩٦٥, ٢/ ٢١):

فلا واللهِ نادى الحيَّ ضَيْفي هُدُوًّا بالمَساءةِ والعِلاط

فالنافي الثاني محذوف؛ للاستغناء عنه بالأول, فالمعنى: فلا والله لا نادى(ابن مالك, شرح التسهيل, ١٩٩٠, ٣/ ٢١٢) ، إذ المراد واضح فلو أراد الاثبات لأكد الفعل؛ لأنه جواب قسم.

وقد يجتمع النفيان, كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ... ٦٥﴾ النِّسَاء : ﴿ ﴾ ، وكقول أبي ذر: (فلا والله لا أسألهم دنيا، ولا أستفتيهم عن دين), وأكثر النحاة على أنَّ وقوع القسم بين منفيين يفيد توكيد المحلوف, فزيدت (لا) لتوكيد معنى القسم (الزمخشري, كشاف, د.ت, ١/ ٥٦٠), ومنه قول الشاعر (السيوطي, همع, د.ت, ٢/ ٤٩٤):

أَخِلاَّيَ لَا تَنْسوا مَواثيق بَيْنَنا فإنّيَ لَا وَالله مَا زِلْتُ ذاكِرا

وقول امرؤ القيس (الكندي, ٢٠٠٤,ص ١٠٥):

فَلَا وَأَبِيك ابْنة العامري لَا يَدعِي الْقَوْم أَنِّي أفر

ومن النحاة من يرى أنَّها ((زيدت تَوْطِئَة وتمهيدا لنفي الْجَواب)) (ابن هشام, ١٩٨٥, ص٣٢٩).

وذكر الرازي في (لا) النافية المتقدمة على القسم المجاب عنه بنفي وجوهاً, منها أنَّها مزيدة لتأكيد معنى القسم, ومنها أنها مفيدة؛ إذ أفادت نفي أمر سبق, فيكون تقدير المعنى في الآية الكريمة ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ... ٦٥﴾: ليس الأمر كما يزعمون أنَّهم آمنوا وهم يخالفون حكمك, ثم استأنف القسم, ومنها أنَّها لتوكيد النفي الذي بعدها, فيكون التوكيد في أول الكلام وآخره, فذلك أوكد وأحسن (الرازي, ١٩٩٩, ١٠/ ١٢٧).

وذهب أبو حيان إلى أنَّ تقدم (لا) على القسم يفيد الاهتمام, ثم كررها توكيدا ليهتم بالنفي, ويصح اسقاط الثانية, ويبقى النفي اكثر اهتماما, ويصح إسقاط الثانية, ويذهب الاهتمام (الأندلسي, البحر, ١٩٩٩, ٣/ ٦٩٥), ومنه غُوِيَّةُ بنُ سُلْميّ بن ربيعةَ (الطائي أبو تمام, ١٩٩٨, ١٨١):

ألا نادت أُمامةُ باحتمال ... لتِحزنني فلا بك ما أبالي

ومنه أيضًا (القيسي, ١٩٨٧, ١/ ٣١٨): رأى برقًا فأوضع فوق بكر ... فلا بك ما أسال ولا أغاما

فالمسألة لا تخرج عن التوكيد واجتماع النفي جاء لمعنى, فكأن القسم وقع بين نفيين فالنفي الأول له فائدة كما الثاني له فائدة, والله تعالى أعلم.

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه, وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمع محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين, أمَّا بعد.

فقد منَّ الله علينا, ويسر لنا هذا العمل اليسير, وبحسب ما اطلعنا عليه من مصادر النحو العربي إنَّ القاعدة العامة للنحاة ألّا يجتمع العوض والمعوض, و وفقا للدراسة توصل البحث للنتائج الآتية:

١- القاعدة تكون على الغالب, وما يخرج عن الغالب فهو غير ممنوع, فهو جائز, ومن هذا اجتماع الخبر والجزاء, إذا جاء على غير الغالب شواهد شعرية ونثرية, ولا يمكن تأويلها أو صرفها لحكم آخر.

٢- وصفُ النحاةِ للمسألة التي اجتمع فيها العوض والمعوض بالقلة, وذلك في مسألة الجمع بين الفاعل والتمييز, وليس الأمر كذلك فالغرض من اجتماعهما إفادة التوكيد, فبهذا تكون للتمييز فائدة أخرى غير إزالة الابهام.

٣- خرَّج النحاة من مسائل اجتماع العوض والمعوض على الضرورة كما في النداء, إذْ اجتمع (يا) النداء و الميم, في قولهم: يااللهم, وقد تكون الميم علامة جمع أو تنوين في أصل اللغة العبرانية, وكذلك الاجتماع فيه توكيد, ومنه اجتماع التاء والياء, فهو يفيد الاستطالة في اظهار التحسر والتفجع.

٤- الاجتماع يفيد التوكيد كما في مجيء القسم بين نفيين, فيكون الكلام أوكد وأحسن.

٥- من الكلام العربي ما يجري للتفريق بين اسلوبين كما في (أمَّا) التعليلية, و(إمَّا) الشرطية, فحذفوا الفعل مع التعليلية, وأبقوه مع الشرطية, مع إنَّ ابقاء الفعل غير مخالف للقياس, وحذف الفعل وابقاءه لا يؤثر على المعنى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

First: Books

1. Ibn Jinni, ʿUthmān. Al-Khaṣāʾiṣ. 4th ed. Egyptian General Book Authority, Egypt.
2. Ibn Zanjala, ʿAbd al-Raḥmān. Ḥujjat al-Qirāʾāt. Dār al-Risālah, Beirut, Lebanon.
3. Ibn Fāris, Aḥmad. (1979). Muʿjam Maqāyīs al-Lugha. Dār al-Fikr, Damascus, Syria.
4. Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muḥammad. (1990). Tafsīr al-Qurʾān al-Karīm. 1st ed. Dār wa Maktabat al-Hilāl, Beirut, Lebanon.
5. Ibn Mālik, Muḥammad. (1990). Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid. 1st ed. Hajar for Printing and Publishing.
6. Ibn Mālik, Muḥammad. Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah. 1st ed. Umm al-Qurā University, Center for Scientific Research, Mecca, Saudi Arabia.
7. Ibn Manẓūr, Muḥammad. (1994). Lisān al-ʿArab. 3rd ed. Dār Ṣādir, Beirut, Lebanon.
8. Ibn Hishām, ʿAbd Allāh. (1985). Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb. 6th ed. Dār al-Fikr, Damascus, Syria.
9. Mirdās, Yaʿīsh ibn ʿAlī. (2001). Sharḥ al-Mufaṣṣal. 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.
10. Al-Azhari, Khālid. (2000). Sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ. 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon.
11. Al-Ushmūnī, ʿAlī. (1998). Sharḥ al-Ushmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik. 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon.
12. Imīl. (1996). Al-Muʿjam al-Mufaṣṣal fī Shawāhid al-ʿArabiyya. 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon.
13. Al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān. (2003). Al-Insāf fī Masāʾil al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-l-Kūfiyyīn. 1st ed. Al-Maktabah al-ʿAṣriyya, Beirut, Lebanon.
14. Al-Andalusī, Abū Ḥayyān. (1998). Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab. 1st ed. Maktabat al-Khānjī, Cairo, Egypt.
15. Al-Andalusī, Abū Ḥayyān. (1999). Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr. Dār al-Fikr, Beirut, Lebanon.
16. Al-Andalusī, Abū Ḥayyān. Al-Tadhyīl wa-l-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl. 1st ed. Dār al-Qalam, Damascus.
17. Al-Andalusī, ʿAbd Allāh. (1971). Faṣl al-Maqāl fī Sharḥ Kitāb al-Amthāl. 1st ed. Muʾassasat al-Risālah, Beirut, Lebanon.
18. Al-Bukhārī, Muḥammad. (2001). Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. 1st ed. Dār Ṭawq al-Najāh.
19. Al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir. (1997). Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab. 4th ed. Maktabat al-Khānjī, Cairo, Egypt.
20. Al-Bannāʾ, Aḥmad. (2006). Itḥāf Fuḍalāʾ al-Bashar fī al-Qirāʾāt al-Arbaʿ ʿAshar. 3rd ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Lebanon.
21. Al-Tūnisī, Ibn ʿĀshūr. (1984). Al-Taḥrīr wa-l-Tanwīr. Tunisian Publishing House, Tunisia.
22. Jarīr. (1986). Dīwān Jarīr. Dār Beirut, Beirut, Lebanon.
23. Al-Ḥamūz, Aḥmad. (1987). Ẓāhirat al-Taʿwīḍ fī al-ʿArabiyya wa-mā Ḥumila ʿalayhā min al-Masāʾil. 1st ed. Dār ʿAmmār, Amman, Jordan.

24. Al-Rāzī, Muḥammad. (1999). Al-Tafsīr al-Kabīr. 3rd ed. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, Lebanon.
25. Al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān. (1985). Al-Lāmāt. 2nd ed. Dār al-Fikr, Damascus.
26. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd. Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq al-Tanzīl wa-ʿUyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Taʾwīl. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, Lebanon.
27. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd. (1993). Al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-Iʿrāb. 1st ed. Maktabat al-Hilāl, Beirut, Lebanon.
28. Al-Samarraʾī, Fāḍil. (2000). Maʿānī al-Naḥw. 1st ed. Dār al-Fikr, Amman, Jordan.
29. Al-Sulamī, al-ʿAbbās. (1968). Dīwān al-ʿAbbās ibn Mirdās. Dār al-Jumhūriyya, Baghdad, Iraq.
30. Sībawayh, ʿAmr. (1988). Al-Kitāb. 3rd ed. Maktabat al-Khānjī, Cairo, Egypt.
31. Al-Sīrāfī, al-Ḥasan. (2008). Sharḥ Kitāb Sībawayh. 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon.
32. Al-Suyūṭī, Jalāl. Hamaʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ. Al-Maktabah al-Tawfīqiyya, Egypt.
33. Al-Shinqīṭī, Muḥammad. (1965). Dīwān al-Hudhalīyīn. Al-Dār al-Qawmiyya, Cairo, Egypt.
34. Al-Ṣabbān, Muḥammad. (1997). Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā Sharḥ al-Ushmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik. 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon.
35. Al-Ṭāʾī, Abū Tammām. (1998). Dīwān al-Ḥamāsah. 1st ed. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon.
36. ʿAbbās Ḥasan. Al-Naḥw al-Wāfī. 5th ed. Dār al-Maʿārif.
37. Al-ʿAjjāj, Ruʾba. (1903). Dīwān Ruʾba ibn al-ʿAjjāj. Berlin, London.
38. Ibn ʿAqīl, Ibn ʿAqīl. (1980). Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik. 20th ed. Dār al-Turāth, Cairo, Egypt.
39. Al-ʿAkbarī, ʿAbd Allāh. (1999). Iʿrāb mā Yushkil min Alfāẓ al-Ḥadīth al-Nabawī. 1st ed. Muʾassasat al-Mukhtār, Cairo, Egypt.
40. Al-ʿAynī, Badr al-Dīn. (2010). Al-Maqāṣid al-Naḥwiyya fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ al-Alfiyya. 1st ed. Dār al-Salām, Cairo, Egypt.
41. Al-Fārisī, Abū ʿAlī. (1990). Al-Taʿlīqah ʿalā Kitāb Sībawayh. 1st ed.
42. Al-Farrāʾ, Yaḥyā. Maʿānī al-Qurʾān. 1st ed. Egyptian Publishing and Translation House, Egypt.
43. Al-Farāhīdī, al-Khalīl. Kitāb al-ʿAyn. Dār wa Maktabat al-Hilāl.
44. Al-Qaysī, al-Ḥasan. (1987). Īḍāḥ Shawāhid al-Īḍāḥ. 1st ed. Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, Lebanon.
45. Al-Kindī, Imruʾ al-Qays. (2004). Dīwān Imriʾ al-Qays. 2nd ed. Dār al-Maʿrifa, Beirut, Lebanon.
46. Al-Mubarrad, Muḥammad. Al-Muqtaḍab. ʿĀlam al-Kutub, Beirut, Lebanon.
47. Al-Murādī, Badr al-Dīn. (2008). Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-l-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik. 1st ed. Dār al-Fikr al-ʿArabī, Beirut, Lebanon.
48. Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad. (2008). Tamhīd al-Qawāʿid bi-Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid. 1st ed. Dār al-Salām, Cairo, Egypt.
49. Al-Naḥḥās, Aḥmad. (1988). Iʿrāb al-Qurʾān. ʿĀlam al-Kutub, Beirut, Lebanon.

Second: Theses

1- Al-ʿUmrānī, Nadā. (2021). The Phenomenon of Compensation – A Descriptive Syntactic Study. Unpublished Master's Thesis, University of Tabuk

Third: Journals

1- Shallāja, Ghufrān. (2021). "Combining Compensation and the Compensated between System and Usage – A Phonological and Morphological Study." Al-Qādisiyyah Journal of Human Sciences, 24(1), 75–117.

2- ʿAbd al-Raḥmān, Ḥasan Nāṣir, et al. (2023). "Particles of Meaning in Sūrat Ṣād: A Semantic and Syntactic Study." Tikrit University Journal for the Humanities, 30(1), 39–66.

3- ʿAlāwī, ʿĀdil. (2024). "Emphasis in Sūrat al-Ḥashr and Its Role in Guiding Meaning." Tikrit University Journal for the Humanities, 31(1), 1–28